الأنباء
الخميس 2 مايو 2013

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس على الاقتراح بقانون في شأن منح الموظفة الكويتية المتزوجة من غير كويتي علاوة الأولاد وعلاوة اجتماعية بمداولتيه الأولى والثانية وأحاله للحكومة لتنفيذه. ورغم اعتراض الحكومة وطلبها اعادة التقرير الى اللجنة المختصة الا ان الاغلبية النيابية اقرت القانون بموافقة 42 نائبا ما يضعف فرص رد القانون من قبل الحكومة. وأقر المجلس ايضا 4 اتفاقيات بشأن النظام الأساسي للطاقة الذرية المتجددة وتشجيع الاستثمار، كما رفض المجلس تخصيص جزء من الجلسة لمناقشة بعض التصريحات التي اطلقت في الساحة السياسية مؤخرا.

كذلك اقر المجلس ايضا المداولة الأولى لمشروعين بقانون في شأن الاشراف على الاتجار في السلع وتشجيع الاستثمار المباشر، فإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ ـ رشيد الفهم ـ سلطان العبدان ـ خالد الشمري

منح الكويتية المتزوجة بغير كويتي علاوتي «الأولاد» و«الاجتماعية»

رئيس مجلس الأمة علي الراشد ونائبه مبارك الخرينج وأمين السر كامل العوضي على المنصة وتبدو الأمانة العامة (متين غوزال)

افتتح نائب رئيس مجلس الأمة الجلسة التكميلية صباح أمس الاربعاء، وتلا الأمين العام أسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن أو إخطار.

وانتقل المجلس إلى المداولة الثانية على المشروع بقانون بشأن علاوة الأولاد والعلاوة الاجتماعية للموظفة الكويتية.

رولا دشتي تطلب تقديم بنود 19، 16، 20، 21 و22 بعد بند العلاوة الاجتماعية.

العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد

● صفاء الهاشم عن المقرر: مشروع القانون يمنح العلاوة الاجتماعية، فالتقرير المقدم يتكلم على أهم بنود التعديل بعد حضور ممثلي ديوان الخدمة المدنية وممثلي التأمينات الاجتماعية، بإضافة مادة جديدة: تمنح الموظفة العلاوة الاجتماعية إذا كان زوجها لا يتقاضى هذه العلاوة من الخزانة العامة.

● د.يوسف الزلزلة: من انصاف المرأة الكويتية والله عز وجل أراد أن تتزوج غير كويتي، وأصبح لها أبناء ، ومن المهم أن نقر ما أتى في هذا القانون، واللجنة أعطت الحق للمرأة الكويتية، وهذا انصاف، وأرجو أن تصوت الحكومة على القانون.

● نواف الفزيع: نص المادة 10 من الدستور والمادة 11 ووفق ذلك سيكون لي موقف مغاير تمسكا مع النصوص الدستورية، فعندما نقر علاوة الأولاد لم يكن الهدف منها أن تعطى للزوج أو الزوجة وإنما تذهب لأبناء الزوج، ومع احترامي للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي هذا القانون به «تَزَيُّدْ» بذلك نشجع الكويتيات على الزواج من غير كويتيين، وصار كل همنا وتركيزنا هي المرأة المتزوجة من غير كويتي، سيوصلنا ذلك الى فتح الباب على مصراعيه للزواج من غير كويتيين، أرجو تفهم حقيقة ذلك، وأتمنى أن نركز على حماية الأسرة الكويتية وهي قائمة على الابناء الكويتيين، وأرجو إلغاء النص الخاص بالعلاوة الاجتماعية للكويتية المتزوجة من غير كويتي والإبقاء على النص الاصلي للمشروع.

● حسين القلاف: مع احترامي للأخ نواف كلامه غير مضبوط بشأن زواجها من غير كويتي، فهذا شأن الله وإرادته المرأة الكويتية مهضوم حقها 100٪ حتى لو صارت نائبة أو وزيرة، معاناة الكويتية وأولادها لا تقارن، وماذا تفعل إذا لم يتقدم لها كويتي، أو حدث لها ظروف خاصة، فأين مبدأ العدالة والمساواة، فلماذا يأخذ الكويتي الذي يتزوج من أجنبية كل المميزات والكويتية لا تأخذ شيئا؟! أين العدالة والمساواة؟! لماذا نتعامل معها بهذا الشكل؟! فلنجعل الخير يذهب للجميع المواطن والمواطنة الكويتية، خل الحكومة تمنعه لأنها هي المتعسرة والفاشلة، لكن المجلس لا ينبغي أن يقف ضد القانون، نحن أتينا بعقلية أخرى غير عقلية المتحجرين الذين كانوا عندنا. وذلك ينطبق كله على منح الجنسية لأبناء المتزوجة من كويتي، وهي الآن أصبحت مواطنة كويتية.

● محمد العبدالله: أرجو شطب كلمة «الحكومة فاشلة وعسرة».

● حسين القلاف: نحن قدمنا 40 خطوة للأمام وأمس 20 خطوة أخرى، نحن نريد النجاح للحكومة.

● صفاء الهاشم: تستحق الموظفة الكويتية العلاوة الاجتماعية إذا كان زوجها لا يتقاضى هذه العلاوة من الخزانة العامة.

● فيصل الدويسان: هذا القانون خطوة في الاتجاه الصحيح لرفع كل مظاهر الظلم عن المرأة وينسجم مع الدستور الكويتي، ربما سيفتح علينا مطالبات أخرى مثل المرأة المتزوجة من الكويتي، فإذا كان التفكير في المرأة لابد أن ينسحب على المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي، وإذا كان غير ذلك فلابد من الأخذ في الاعتبار أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي، القانون واضح وصريح واشترط أن يكون أولادها يعيشون في الكويت وإقامتهم صالحة.

فهذا القانون سيحقق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، والحكومة لديها مساعدات في كل شبر من الكرة الأرضية فلماذا نستخسر في المرأة، ولماذا نستاء من وصف الحكومة بالفاشلة والمجلس المبطل أطلق عليها أقذع الالفاظ، ووزير المالية تعرض للكثير من الاساءة ولم يتكلم أحد، فماذا تريد الحكومة بعد الانجازات والقوانين وتأجيل الاستجوابات نعم هذه الحكومة فاشلة لأنها لا تستطيع تحقيق الانجازات على أرض الواقع، ومثال على ذلك وزارة الإعلام، كل شيء أعطيناكم اياه على بياض.

● ناصر المري: هذا قانون مهم وأتى في وقته، ولكن يجب ألا نجور به على حقوق الأسرة الكويتية والاطفال، فأنا أؤيد القانون، لأن أبناء الكويتية أبناء لكل الكويتيين، لكن لا يجب أن يكون على حساب علاوة الاطفال

ونتمنى من المجلس إقرار علاوة الأطفال من 50 إلى 100 دينار، وزوجة الكويتي الثانية لا تحصل على علاوة اجتماعية وهذا حقها الشرعي.

والحكومة وافقت على صرف مكافأة لربة المنزل لتحقيق العدل الاجتماعي، وكذلك بالنسبة للاخوة المتقاعدين اقترحنا لهم علاوة اجتماعية لأبناء الكويتي المتقاعد فوق الـ 7 أطفال. ويجب ان يعدل ذلك القانون بوضع سقف 7 أطفال للكويتي المتقاعد، ونطالب بزيادة القرض الإسكاني من 70 إلى 100 ألف.

● محمد العبدالله: ردا على الأخ ناصر المري فورد منه أكثر من بند بخصوص مكافأة الطلبة أؤكد ان هناك اجراءات بتحديد الجهة التي تقوم بصرف هذه العلاوة بأثر رجعي وسيكون في نهاية شهر أبريل العام القادم، ونطالب بتأجيل البت في هذا القانون وإبقائه على الجدول بسبب انه معروض على مجلس الوزراء ومنح الحكومة فرصة لإقراره في مجلس الوزراء.

● صفاء الهاشم: ما عندنا مانع في تأجيله مع إبقائه على جدول الأعمال لمزيد من الدراسة.

● يعقوب الصانع: المادة 11 «تكفل الدولة المعونة للمواطنين والرعاية الصحية» فهذا النص أعطى الحق للمواطنين الكويتيين فقط، كما نعلم ان حق الجنسية مبني على أساس حق الدم وليس حق الأرض وهذا القانون بإعطاء أبناء الأجانب ليس له سند من القانون ويخالف الدستور الكويتي، وجعل الزوج الأجنبي «يحط رجل على رجل» وينتظر العلاوة والزوج هو من يتكفل بحق النفقة مو دولة الكويت التي تعطي المكافأة، إلا في حالة وفاة الزوج حينها تعطي الدولة العلاوة.

الأموال العامة لا يجوز اعطاؤها هبات وعطايا ولو فتحنا المجال لذلك جعلنا الأجنبي يتصيد الكويتيات للزواج منهن ليحصل على العلاوة.

● علي الراشد: بما انه تم طلب سحب القانون واعادته الى اللجنة فأعطي المجال للحديث للمؤيدين والمعارضين لإعادة الموضوع أو سحبه.

● ناصر المري: أتمنى من الحكومة وضع حد أدنى للرواتب وان يكون هناك مساواة بين جميع الكويتيين.

● أحمد المليفي: هناك خطأ في قضية التشريع، قضية الرواتب والمكافآت لا ينبغي ان تكون بقانون بل هو صادر ضمن قانون الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية ووضع تشريع لهذا الموضوع غير صحيح ولا يعالج القضايا أولا بأول، فهناك حالات لا يمكن ان تستحق هذه العلاوة. وهناك حالات تستحق وعليه فلابد من اعطاء السلطة التنفيذية

البقية ص9

الفزيع: إقرار علاوة الأولاد يهدف إلى أن تذهب للأولاد وليس للزوج

القلاف: المرأة في الكويت مهضوم حقها 100٪ حتى لو صارت وزيرة

المري: من الحق الشرعي لزوجة الكويتي الثانية حصولها على العلاوة الاجتماعية

الدويسان: القانون خطوة لرفع كل مظاهر التمييز ضد المرأة

حماد: أطالب بتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة من تسبب في خسارتنا في «الداو»

د.علي العمير ود.عبدالرحمن الجيران ود.مشاري الحسيني

سيد حسين القلاف

خالد الشطي واحمد لاري وهاني شمس ود.عبدالحميد دشتي

ناصر الشمري وسعد الخنفور

عبدالله: لا يمكن السيطرة على النشر الإلكتروني وسيأتي يوم تصل الرسالة الإعلامية بالذبذبات للمخ
الدقباسي: هناك إجماع على فشل مشروع القانون ولسنا بحاجة له ونحتاج حكومة تعزز الحريات

تباينت الآراء في ندوة «الإعلام الموحد بين الرقابة والحريات» التي عقدت امس الاول بنقابة المحامين الكويتية بالتعاون مع جمعية الاعلاميين الكويتية حول مشروع قانون الاعلام الموحد فبينما اكد النائب خليل عبدالله ان مشروع قانون الاعلام الموحد، بينما اكد النائب خليل عبدالله ان مشروع القانون يمثل محاولة لتحصين المجتمع من بعض الممارسات السيئة، معتبرا مشروع القانون سيئ مطلقين عليه قانون الاعدام الموحد، بدوره قال امين سر جمعية الاعلاميين الكويتية محمد الكريدي ان مشروع قانون الاعلام الموحد سيئ، معربا عن شكره لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك لتجميده هذا المشروع، متمنيا من سموه ان يقوم بالغاء المشروع نهائيا.

بدوره قال النائب خليل عبدالله لا يمكن ان تكون هناك حرية مطلقة، ونحن امام محاولة لتحصين المجتمع من بعض الممارسات السيئة، ونحن في دولة مؤسسات ويجب ان يكون هناك موازنة بين الحقوق المدنية وتحصين القانون بصورة عامة جيد لكنه ينقصه بعض التعديلات من بينها انه نسي الاعلام الحكومي كما انه احتوى على عقوبات مغلظة، فضلا على انه لا يحوي معايير واضحة للضوابط التي يجب اتباعها فمثلا ماذا لو تمت الكتابة باسم مستعار؟ مشددا على ان رأيه الشخصي ان المؤسسة الاعلامية تتحمل جزءا من المسؤولية ازاء استضافتها اشخاصا لا يمكن السيطرة عليهم، وبين انه لا يمكن السيطرة على النشر الالكتروني من الناحية التقنية، مشيرا الى انه سيأتي يوم ما تصل فيه الرسالة الاعلامية بالذبذبات للمخ مباشرة فكيف تتم مراقبتها؟

واردف يجب ان نكون منصفين لا يمكن ان نقبل ان تكون الحرية مطلقة، وكلنا مسؤولون عن حماية وتحصين هذا المجتمع، ونحن مع الحريات ولكن ليس على حساب الدولة.

بدوره قال النائب السابق علي الدقباسي ان هناك اجماعا على ان مشروع هذا القانون فاشل بشهادة الاعلاميين والمتخصصين، مشددا على اننا لسنا بحاجة لمشروع هذا القانون بل بحاجة لحكومة قوية لانتشال البلد مما هو فيه من ازمات على حد قوله، واردف المجتمع الكويتي تعرض لعملية تقطيع اوصال، وكانت الحكومة تقف موقف المتفرج، والكويتيون يعرفون تماما من وقف مع تعزيز الحريات ومن وقف مع وأدها، واعتبر ان مشروع قانون الاعلام الموحد يحارب الحريات ويحد منها، معتبرا ان حالة الاحتقان الموجودة حاليا تسببت في تطبيق القانون بشكل انتقائي لكن محاولات تقطيع الاوصال فشلت.

وشدد على انه ليس ثمة حل للمشاكل الديمقراطية سوى بمزيد من الديموقراطية ونحن لسنا بحاجة لمزيد من التشريعات.

بدوره وصف امين عام نقابة المحامين الكويتية ناصر الكريوين مشروع قانون الاعلام الموحد بانه قانون الاعدام الموحد، متهما اياه بانه تحديد للحريات وتعد وضرب للدستور، وبين ان هناك ارتباطا عضويا وتلازما حتميا بين حرية الصحافة والديموقراطية فلا توجد صحافة حرة في مجتمع لا يأخذ بالاسباب الديموقراطية ولا يزعم احد في مجتمع غير ديموقراطي بوجود صحافة حرة فيه.

واردف حرية الصحافة باتت من حقوق الانسان الاساسية باعتبارها فرعا جوهريا من فروع الانسان في الاعلام اي ان اي انسان من حقه ان يعلم بما يدور حوله وبمختلف الآراء والاتجاهات، واليوم لا تقتصر الصحافة على الورقية، وانما المسموعة والمرئية والالكترونية، وشدد على انه لا يجوز وضع اي قوانين تتعارض مع الدستور كما لا يجوز وضع قانون للاعلام يقيد الحريات المتعلقة بالرأي والتعبير التي رسخها واضعو الدستور الكويتي.